حضرة الزملاء موظفي مجلس النواب العراقي

حضرة ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدكتور سليم نصر

حضرة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب

الاستاذ إيلي خوري

الزملاء الكرام

بادئ ذي بدء أنقل إليكم تمنيات دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري بنجاح هذه الورشة ويشرفني أن أرحب بكم اليوم في مجلس النواب اللبناني بمناسبة إطلاق ورشة العمل هذه، حيث يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعملية نهوض في البرلمانات العربية بكفاءة عالية وفعالية لتعزيز الشفافية والمساءلة على مختلف المستويات الشعبية والأهلية والحكومية.

وقد لا أذيع سراً إذا ما قلت لكم إنني ترددت كثيراً كيف أبدأ ومن أين وعما أتحدث وعن من حتى وقع نظري على عنوان دور مجلس النواب الحضاري فاجتزأت ما يلي:

ان مجلس نوابنا هو قدس أقداسنا، انه متجسد إرادة الشعب. وان قيام المؤسسة النيابية هو أهم مكتسب قيمي وحضاري للدولة الحديثة، لأنه يحقق التطابق بين الوجهة الشعبية للحضارة والوجهة الشعبية للسياسة. فأصبحت الحضارة الحقيقية حضارة الشعب كما أصبحت السياسة الحقيقية سياسة الشعب. ويفرض علينا هذا التحول التاريخي الخطير في "دور مجلس النواب الحضاري" ان نقارب تجربتنا النيابية مقاربة موضوعية. وأن نطبق عليها منهج "النقد الذاتي" الموضوعي. فإذا ظهرت في بحثنا للموضوع روح انتقادية، فإنها لا تمس حرمة المجلس، ولا تتعرض لأي شخص أو لأي حزب، ولكنها الروح التي تقتضيها خطورة الموضوع وتمليها الوقائع والمعطيات والحقائق.

ولا يمكن أن يبحث دور مجلس النواب الحضاري إلا في سياق الجو الحضاري الإنساني، وفي ظل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وفي نطاق حركيات النظام السياسي. فالمجلس هو صورة من صور هذه الثقافة، وهو حركية من حركيات هذا النظام. ولكن هذا النظام يتحرك بالضرورة في جو حضاري انساني عام أصبح اليوم فاعلاً في التحرك السياسي في العالم كله. ولذلك فإن أي تصور جديد لدور المجلس بوحي الجو الحضاري الإنساني العام يرتبط كل الارتباط بتجديد كلي للتفضيلات السياسية الرائجة كما يرتبط بالتجديد الكلي لحريات النظام. وتتعذر علينا ملاحظة دور المجلس الحضاري إلا إذا سرت بيننا رؤيا جديدة للسياسة على أنها صناعة الحضارة واقترنت بها رؤيا جديدة للنظام السياسي بكليته على أنه الآلة الفضلى لهذه الصناعة.

وهذا ما يجعلنا نربط وعي الدور الحضاري لمجلس النواب بمستلزمات ستة بعضها عام وبعضها خاص بالمجلس، وهي:

أولاً: انتشار فقه جديد للسياسة على أنها صناعة الحضارة.

ثانياً: اعتماد فقه جديد للوظيفة التشريعية على أنها وظيفة تخطيط حضاري.

ثالثاً: تحول أعضاء مجلس النواب من مجلس "وجهاء" للنفوذ السياسي "ووسطاء" للخدمات الخاصة الى مجلس رواد للتشريع الحضاري.

رابعاً: اعتماد مبدأ الانضباط الحزبي الإلزامي في الانتخاب النيابي وفي الاقتراع النيابي.

خامساً: تحقيق التجديد الدائم لروح المجلس السياسي وفكره التشريعي بحصر الاستمرار في النيابة بثلاث ولايات متتابعة.

سادساً: انتهاج السلوك الانتخابي الذي يجعل من المجلس الصورة الحقيقية الساطعة لا الصورة الهامشية الباهتة للشعب.

1 ـ السياسة صناعة الحضارة:

ان مجلس النواب هو مؤسسة من مؤسسات أو بنية من بنيات النظام السياسي القائم. وكما يكون النظام ككل يكون كل جزء من أجزائه. والنظام السياسي هو مجموعة قيم أو تفصيلات بقدر ما هو مجموعة مؤسسات أو بنيان.

بل ان النظام السياسي هو بحركيته التفاعلية مع كل ما في المجتمع نظام التوزيع السلطوي للقيم. والتشريعات التي يعتمدها مجلس النواب هي متجسدات قيمية بقدر ما هي أحكام تشريعية. فهي في الوقت نفسه منعكس لثقافة المجتمع السياسية وللمصالح المتنازعة أي لكل ما في المجتمع من تفصيلات مبدئية ومصلحية. ويتحكم بالقيم التي تجسدها التشريعات سلم القيم السائد في المجتمع أو في ثقافة المجتمع. ويعلو السلم المفهوم السائد للسياسة. فإذا استقام هذا المفهوم استقام السلم، وإذا اختل هذا المفهوم اختل السلم.

والمفهوم الشائع للسياسة في مجتمعنا هو مفهوم خاطئ. ان السياسة كما نتصورها هي التنافس على الرئاسة أو التغالب على الحكم بكل ما يمكن أن تقترنا به من فساد وإفساد، ومن كذب أو خداع، ومن قتل او اغتيال، ومن نفي أو إبعاد. وبما أننا نعاني كل هذه الرذائل ولا نستطيع أن نمنعها، فإننا نرى السياسة شراً لا بد منه، ونرى السياسي رمزاً لهذا الشر نحتاج اليه ونتقيه، ونخضع له ولا نحبه، ونرهبه ولا نحترمه، ونسايره ولا نصادقه. فيعيش السياسي في حقيقته متوحداً، ويحيا مع

نفسه منعزلاً، وان بدا في صخبه الظاهر متحاوراً مع كل انسان، وفي ضجته الصارخة محاطاً بكل انسان.

ان موطن الخطأ الأساسي في هذا المفهوم للسياسة هو قلب الوسيلة إلى غاية والغاية الى وسيلة. فالحكم هو بالضرورة وسيلة السياسي الأولى. ولا يكون السياسي سياسياً الا اذا كان حاكماً. لا بد له من التنافس على الحكم مع غيره من السياسيين. ولكن الحكم هو وسيلة السياسي الى غاية تظل اسمى من الحكم. انه وسيلته الى التوزيع السلطوي للقيم التي يؤمن بها، ويعمل لها، ويناضل في سبيلها كالأمن والحرية والعدالة والمساواة والتآخي بين المواطنين.

وما دام الحكم هو الوسيلة لا الغاية أصبحت السياسة في حقيقتها كما وصفها أرسطو العمل في سبيل الخير العام أو كما وصفها ابن خلدون التنافس في الخير، أي أصبحت السياسة رسالة أداتها التنافس على الحكم وفقاً لقواعد انسانية محددة وعلى هدى أصول قانونية أو دستورية معينة. والتناوب في التمثيل النيابي عن طريق الاقتراع الشعبي هو قاعدة من هذه القواعد وأصل من هذه الأصول في المجتمعات التي بلغت مستوى حضارياً يجعلها تفضل حكم العقل في أوراق الاقتراع على حكم العنف في طلقات الرصاص.

ومع تحدثنا مع الروائيين عن القانون الطبيعي، ومع المسيحيين والاسلاميين عن حقوق الإنسان الإلهية، ومع جوهن لوك عن حقوق الإنسان الطبيعية، فإن الأمن والحرية والعدالة والمساواة والتآخي هي في مجراها التاريخي قيم انسانية حضارية، اي انها قيم اهتدى اليها الإنسان في صيرورته التاريخية من حال الانتظام البيولوجي اللاواعي الى حال الانتظام العقلاني الواعي. والسياسة المناضلة في سبيل هذه الحقوق هي رسالة حضارية، والتشريع المجسد لهذه الحقوق هو صناعة حضارية، ومجلس النواب المشرع الأول لهذه الحقوق هو الصانع الحضاري الأول. ان تصور هذه الحقوق منحاً إلهية هو الذي جعل شعوبنا في ثقافاتها الوسطوية وما قبل الوسطوية ترى السياسة في أرفع مراتبها، كما رآها اخوان الصفاء علماً أو فناً أو صناعة إلهية.

ولم يكن أفلاطون ببعيد عن هذا الموقف في تصوره لعلم السياسة في أعلى منازله مرادفاً للعلم الإلهي.

ان مجلس النواب هو في فكرنا السياسي الحديث وفي نظامنا السياسي الحديث المشرع الأول باسم الشعب وبالنيابة عنه. وصناعته التشريعية هي صناعة حضارية. وإذا وضعنا القيم السياسية الإنسانية في سياقها الاجتماعي ـ الاقتصادي او في سياقها الإنمائي بدا لنا المدلول الحضاري للوظيفة التشريعية أكثر وضوحاً. فالغاية الحقيقية للسياسة الإنمائية الحديثة هي أن تصبح هذه القيم متبلورات محسوسة في حياة الشعب أي حقائق مادية محسوسة في حياة كل مواطن. ان غاية الإنماء الأخيرة حضارية انسانية: انها انماء كل انسان وكل الإنسان. ويقتضي تحقيق هذه الغاية ان لا تقف السياسة ولا يتربص التشريع لدى الحدود السلبية للقيم والحقوق بل ان يتجاوز حدودها الى محتوياتها الإيجابية. فحقي في أن أفعل ما أريد بدون أن أؤذي الآخرين هو حد لحريتي تتعهده السياسة ويصونه التشريع. ولكن السياسة الحضارية او الإنمائية تتجاوز هذا التعهد الشكلي للحق الى التعهد الفعلي للحق أي لقدرتي على أن أفعل ما أريد. انها تحيل الحق الى قدرة خلاقة. وإلا فأية حرية تكون حريتي، وأي حق يكون حقي في الحرية، إذا كنت جائعاً أو مريضاً أو جاهلاً أو عارياً، أي إذا كان حقاً متجرداً عن القدرة على الفعل الخلاق؟

ان السياسة كحضارة أي كإنماء هي صناعة المصير الإنساني الأفضل الى المستوى الحياتي الأفضل، ومستوى الدخل الأعلى، ومستوى الإنجاز الأفضل، ومستوى الإبداع الأروع لكل مواطن. ومجلس النواب هو الصانع التشريعي لهذه السياسة تجاوباً مع الجو الحضاري الإنساني العام أي مع إرادة التاريخ ومع الجو الوطني العام أي مع إرادة الشعب. وملتقى الإرادتين في النزعة الى الحرية والتقدم. فالتاريخ يفقد معناه إذا لم نفترض فيه هذه النزعة. ويفقد الشعب وجوده إذا لم نحرك فيه هذه النزعة وننظمها. وتتجلى هذه النزعة الآن على صعيد التاريخ في ثورة المليارين من متخلفي العالم في سبيل الحرية والتقدم. وتتجلى على صعيد الشعب في تجارب النائب اليومية مع ناخبيه. ان الناخبين لم يعودوا يطالبون النائب أو الحاكم

بأراض في السماء بل بالفردوس الأرضي وبوسائل التحضر الأولية. انهم يطالبونه بالماء والكهرباء والطريق والمدرسة والمستشفى. وطالب الماء والكهرباء لقريته هو طالب واعٍ أو غير واعٍ للحضارة. وطالب الطريق لبلدته هو طالب مبصر او غير مبصر للحضارة. وطالب المدرسة لابنه هو طالب هادف او غير هادف للحضارة. وطالب المستشفى هو طالب يقظ أو غير يقظ للحضارة.

ان جميع أصحاب هذه الطلبات وغيرها هم طلاب الحضارة الذين يدين لهم النائب بنيابته. ولكنهم طلاب خصوصيون للحضارة. فكل منهم يفكر بالحضارة من الزاوية الخاصة التي يراها منها. وهذا حق لكل منهم. ولكنه حق يطغى في المجتمع المتخلف على الحق العام بينما ينتظم في المجتمع المتخلف على الحق العام بينما ينتظم في المجتمع المتقدم حقاً عاماً. ان سياسات التخلف هي السياسات الخصوصية فردية كانت أو عائلية أو قبلية أو إقليمية أو طائفية. وأما سياسات التقدم فإنها السياسات العمومية التي تتناول بخيرها كل شأن خاص لأنها تصاغ للشأن العام أو للخير العام. والحقوق الخاصة في الماء والكهرباء والطريق والتربية والصحة والسكن هي الوجوه الجزئية للحق العام في التقدم. وهو حق خاص وعام، ولكن سياسته في ظل تواصلية الحضارة الحديثة وتعقدتها وتخصيصتها أي في ظل علميتها، لا يمكن ان تكون إلا سياسية عاملة ولذلك فان النائب الصانع للحضارة في العصر الحديث وفي مجلس النواب الحديث ليس النائب "المسمسر" لناخبيه بالخدمات الخاصة للظفر بأصواتهم في الانتخاب، ولكنه الناخب المناضل لسياسة عامة انمائية لتأمين الخدمات الحضارية لناخبيه ولجميع المواطنين. ان الخدمات الخاصة، كما تدل على ذلك اختباراتنا اليومية، تقضي على حساب الخدمة العامة والحق العام والقانون العام. فتعيق التقدم الحضاري وتشوهه بدل ان تتعهده. ان سياسة الخدمات الحضارية العامة هي سياسة التخطيط الإنمائي الذي يوضع لنقل المجتمع ككل من حال حضاري إلى حال حضاري آخر، أي من طور من النمو إلى طور آخر، من طور النموّ الرعوي إلى طور الانمو الزراعي، ومن طور النمو الزراعي إلى طور النمو الصناعي، ومن طور النمو الصناعي إلى طور العلمي -

التكنولوجي، وفي مثل هذه السياسة التحضيرية أو الإنمائية خير كل فرد وكل فئة وكل إقليم لأنها سياسة الخير العام. وسياسة التخطيط الإنمائي، وهي تنقل المجتمع من طور حضاري لطور آخر، تطور سوق العمل وتوسعه وتحسن مردوده، وتستهدف الاستخدام الأكمل والأفضل للقوى العاملة، فتحرر النائب من عبودية تدبير العمل بأي شكل وبأي ثمن لناخبيه، لتجعل العمل مسؤولية المجتمع تجاه كل فرد، يتحملها عن طريق مؤسسة عامة متخصصة في تحقيق الاستخدام وفقاً لفرص العمل المطردة النمو في تحقيق مشاريع الخطة الإنمائية.

وفي الختام أودّ أن أشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه هذه الورشة متمنياً إيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحق، كما أشكركم على حضوركم ومشاركتكم متمنياً لكم التوفيق.